دراسة بعنوان

"السياسة الخارجية والأمن القومي المصري.. حدود العلاقة في الفكر والممارسة"

مهاب حسني النحال– باحث دكتوراه في العلوم السياسية.

ملخص باللغة العربية:

إذا ما كانت السياسة الخارجية هي أحد أعمدة الدولة في الخارج والمعبر عن رؤيتها وأهدافها بل وبرامجها وطموحاتها؛ فإن تلك السياسة تستهدف كذلك حماية مقدرات الدولة وإن صح التعبير أمنها القومي، وبالتالي فإن أحد محددات السياسة الخارجية لأي دولة وعلى وجه التحديد السياسة الخارجية المصرية هو حماية الأمن القومي للدولة وذلك من خلال الصلاحيات المبرمة لها وفقًا للمؤسسات التشريعية والقانونية وعلى رأسها دستور الدولة.

ومن هذا المقام سيسلط الباحث الضوء في هذا الموضع على الأمن القومي في السياسة الخارجية المصرية وذلك من خلال التطرق أولًا لمفهوم الأمن القومي وعناصره ناهيك عن محددات الأمن القومي المصري، ثم التطرق إلى محددات السياسة الخارجية المصرية والتي أحد عناصرها الأمن القومي ثم التطرق لثوابت تلك السياسة ومنه لرصد العلاقة الجوهرية بين الأمن القومي المصري وسياسته الخارجية، لذا تم تقسيم هذا البحث إلى محورين، يأتي أولها لتسليط الضوء على الأمن القومي المصري ومحدداته بالإضافة إلى نطاقاته ودوائره ثم لمهددات الأمن القومي المصري، في حين يأتي المحور الثاني للتطرق إلى السياسة الخارجية المصرية من خلال رصد ثوابتها وأهدافها وموقع الأمن القومي من أولوياتها.

ملخص باللغة الإنجليزية:

If foreign policy is one of the pillars of the state abroad and reflects its vision, goals, and even programs and aspirations; This policy also aims to protect the state's capabilities, and if it is true its national security, and therefore one of the determinants of a foreign policy of any country and specifically the Egyptian foreign policy is to protect the national security of the state through the powers concluded for it according to the legislative and legal institutions, on top of which is the state's constitution.

From this standpoint, the researcher will shed light in this regard on national security in the Egyptian foreign policy, by first touching on the concept of national security and its elements not to mention the determinants of Egyptian national security, then touching on the determinants of the Egyptian foreign policy, which is one of the elements of national security, then touching on the principles of that policy and from it To monitor the fundamental relationship between Egyptian national security and its foreign policy, so this topic has been divided into two axes, the first of which is to shed light on the Egyptian national security and its determinants in addition to its scope and departments, then to the Egyptian national security threats, while the second axis comes to address the Egyptian foreign policy through monitoring Its fundamentals, goals and national security site are among its priorities.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية، الأمن القومي المصري، المهددات، المحددات.

الكلمات المفتاحية باللغة الإنجليزية:

Foreign policy, Egyptian national security, threats, determinants.

إذا ما كانت السياسة الخارجية هي أحد أعمدة الدولة في الخارج والمعبر عن رؤيتها وأهدافها بل وبرامجها وطموحاتها؛ فإن تلك السياسة تستهدف كذلك حماية مقدرات الدولة وإن صح التعبير أمنها القومي وبالتالي فإن أحد محددات السياسة الخارجية لأي دولة وعلى وجه التحديد السياسة الخارجية المصرية هو حماية الأمن القومي للدولة وذلك من خلال الصلاحيات المبرمة لها وفقًا للمؤسسات التشريعية والقانونية وعلى رأسها دستور الدولة.

ومن هذا المقام سيسلط الباحث الضوء في هذا الموضع على الأمن القومي في السياسة الخارجية المصرية وذلك من خلال التطرق أولاً لمفهوم الأمن القومي وعناصره ناهيك عن محددات الأمن القومي المصري، ثم التطرق إلى محددات السياسة الخارجية المصرية والتي أحد عناصرها الأمن القومي ثم التطرق لثوابت تلك السياسة ومنه لرصد العلاقة الجوهرية بين الأمن القومي المصري وسياسته الخارجية، لذا تم تقسيم هذا البحث إلى محورين، يأتي أولها لسلط الضوء على الأمن القومي المصري ومحدداته بالإضافة إلى نطاقاته ودوائره ثم لمهددات الأمن القومي المصري، في حين يأتي المحور الثاني للتطرق إلى السياسة الخارجية المصرية من خلال رصد ثوابتها وأهدافها وموقع الأمن القومي من أولوياتها.

- **المحور الأول: محددات الأمن القومي المصري:**
  - **البند الأول: مفهوم الأمن القومي، أبعاده، خصائصه.**
  - **البند الثاني: نطاقات ووسائل تحقيق الأمن القومي.**

- **البند الثالث: محددات، مهددات الأمن القومي المصري.**

– **المحور الثاني: السياسة الخارجية المصرية والأمن القومي.**

- **البند الأول: السياسة الخارجية والأمن القومي.**
- **البند الثاني: أهداف السياسة الخارجية المصرية.**
- **البند الثالث: محددات السياسة الخارجية المصرية" الأمن القومي المصري أحد دوائرها".**

المحور الأول: محددات الأمن القومي المصري:

تستهدف أي دولة حماية أمنها وذلك رغبة في تحقيق الاستقرار والتنمية وبالتالي فإنها تعمل جاهدة من خلال مؤسساتها على أن تحمي كافة مقدراتها من أجل تحقيق ذلك الهدف، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه الأمن القومي لأي دولة كونه يشكل الأساس للدولة كافة وفي حال الاعتداء عليه فإنه يهدد عملية التنمية والاستقرار، ولأن هذا المصطلح يعد غامضًا على نحو ما، فإن هدف الباحث في هذا الموضع أن يكشف الغموض عنه وذلك من خلال التطرق له من كافة جوانبه ورصد حيثياته ومدى ارتباطه بالسياسة الخارجية لأي دولة، ومن ثم بالإسقاط على الأمن القومي المصري وذلك من أجل رصد محدداته ومهدداته كذلك.

وعليه يأتي هذا المحور ليسلط الضوء أكثر ما يسلط على ظاهرة الأمن القومي، وذلك من

خلال العناصر التالية:

- **البند الأول: مفهوم الأمن القومي، أبعاده، خصائصه.**
- **البند الثاني: نطاقات، ووسائل تحقيق الأمن القومي.**
- **البند الثالث: محددات، مهددات الأمن القومي المصري.**

وذلك كما يلي بيانه وتفصيله في الورقات القليلة القادمة.

- **البند الأول: مفهوم الأمن القومي، أبعاده، خصائصه:**

أولاً: مفهوم الأمن القومي:

يتحتم **أولًا** التطرق لما تعنيه كلمة "**الأمن**"؛ حيث تشير إلى السلام والأمن والاستقرار ناهيك عن عوامل واشتراطات سلامة ورفاهية المجتمع والتي يتعين أن تتسم بالاستمرارية والديمومة، ولضمان تحقيق هذا الهدف يتعين أن يتم تلافي كافة المخاطر والمهددات التي قد تعرقل عملية تحقيقه، وفي منحى آخر يعد مفهوم الأمن هو مطلب جماعي لكافة الأفراد والمجتمعات وعلى أساسه تتشكل أهداف وخطط المجتمعات والأنظمة الحاكمة لها، فتحت هذا البند تسير الاستراتيجيات الخاصة بالدول وخاصة المرتبط منها بسياستها الخارجية وخاصة أن الأمم والشعوب عادة ما تميل لنحو الاستقرار والأمن بعيدًا عن القلاقل والاضطرابات، وبات من ضمن الحاجات والمتطلبات الخاصة بالشعوب بل ومتقدمًا عن أغلب الاحتياجات وخاصة أنه لا يمكن تأمين حياة كريمة للفرد من دون تواجد البيئة الآمنة والمستقرة لتحقيق ذلك. [i]

ثانيًا عن مفهوم الأمن القومي؛

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن القومي جاء استخدامه على نحو أكثر اتساعًا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية على الرغم من أن البوادر الأولى لنشأته كانت عام ١٦٤٨م، وتحديدًا في القرن السابع عشر عقب معاهدة "ويستفاليا" التي أرخت لنشان الدولة القومية ومنه للأمن القومي الخاص بها، كما أن الحقبة التي شهدت الحرب الباردة بين القطبين العسكريين الشرقي والغربي جاءت لتشهد على المحاولات الجادة لصياغة المقاربات النظرية بشأن هذا المصطلح،[ii] وعلى هذا الإطار تعددت المحاولات النظرية لإضفاء تعريف وافي لهذا المصطلح فمنها من اقتصر تعريفه على الجانب العسكري فقط وآخرين تطرقوا له من مختلف الجوانب ولعل من أبرزها؛

تعريف "**والتر ليبمان**" الذي يرى أن الأمة الآمنة التي لا تتعرض لمخاطر تهدد بالتضحية بالمقدرات والقيم الأساسية للمجتمع وهو الأمر الذي يتحقق من خلال الدخول في الحروب والانتصار بها من أجل ضمان عدم تهديد المجتمع وأمنه، كما اعتبره هانز مرجانثو" بأنه يساهم في حماية الوحدة الوطنية للإقليم ومؤسساته، وفي هذين التعريفين تم التطرق لهذا المصطلح من الشق العسكري الذي يعني حماية مقدرات وقيم المجتمع وذلك من خلال القوة المسلحة فقط، ولكن على الجانب الآخر هنالك من تطرق للمصطلح من مختلف الجوانب ولعل أبرز التعريفات التي تطرقت لها؛ تعريف "**أرنولد وولفز**" حيث عرفه موضوعيًا باعتباره يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم الجوهرية والمكتسبة، أما ذاتيًا الخوف من أن تتعرض تلك القيم والمقدرات للخطر أو التهديد، بينما نرى أن "باري بوزان" يعتبره قدرة الدول ممثلاً في مجتمعاتها على الحفاظ على مقدراتها وكيانها المستقل وتماسكها الوظيفي الذي يخولها القيام بمهامها.[iii]

وإذا نظرنا إلى تعريف "**روبرت مكنمارا**" نجد أنه حاول بقدر الإمكان عدم اقتصار التعريف على الجانب العسكري فحسب، ولذا فقد عرفه بأنه ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنه ولا حتى الأنشطة العسكرية وإن يشملها، وإنما يعني التنمية وبدون التنمية لن يتحقق الأمن حيث أنه إذا لم تتواجد التنمية حتى وإن كانت في أدنى مستوياتها فلن يتحقق الأمن والاستقرار للمجتمعات، كما عرفه "**أمين هويدي**" بأنه كافة الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل أن تحافظ على كيانها وتؤمن استمرار مصالحها القومية حاضرًا والتخطيط لاستمراريتها مستقبلاً، كما عرفه "**علي الدين هلال**" باعتباره تامين كيان الدولة ضد المخاطر التي تحيط بها داخليًا وخارجيًا هذا بالإضافة لسبل تأمين مصالحها وما يتطلبه ذلك من تهيئة الظروف اجتماعيًا واقتصاديًا وذلك من أجل تحقيق الرضا العام وتأمين الاستقرار للمجتمع، وعليه يمكن تعريف الأمن القومي باعتباره مجموعة البرامج والسياسات بل والإجراءات التي تنتهجها الدولة من أجل تأمين مصالحها في الداخل والخارج وذلك بغية تحقيق الطموحات والأهداف وذلك من أجل مجتمع مستقر وآمن بعيدًا عن الاضطرابات والصراعات كما أنها تتضمن كذلك التدابير المتخذة من أجل الدفاع عن الدولة ضد أي مخاطر قد تتعرض لها بل والتصدي لها كذلك.[iv]

ومما سبق يمكن الإشارة إلى مفهوم الأمن القومي باعتباره كافة الوسائل والمنهجيات التي تتبعها الدولة من أجل تأمين وحماية مصالح الدولة على صعيد الداخل أو حتى خارج حدود الدولة بما يتطلبه ذلك من تطويع مختلف الهياكل والمؤسسات بها مع الإمكانيات والمقدرات المتاحة من أجل ذلك الهدف.

ثانيًا: أبعاد الأمن القومي:

عند تناول مفهوم الامن القومي اتضح أنه يشمل تأمين وحماية كافة مصالح الدولة سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية، لذا يمكن تقسيم أبعاد الأمن القومي إلى خمسة أبعاد؛ البعد العسكري، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، وأخيرًا البعد السياسي، وسيلي تناولها على النحو التالي:

١. **البعد العسكري**: من أجل أن تحمي الدولة حدودها ومصالحها الداخلية والخارجية يتعين أن يتوفر بعد عسكري غاية في القوة بما يتضمنه من بناء القدرة العسكرية للدولة وذلك لتحقيق التوازن الاستراتيجي العسكري من خلال التوازن بين المقدرات العسكرية وأفراد القوات المسلحة وحتى على صعيد الاتفاقيات العسكرية التي تستهدف التحالفات العسكرية أو حتى أنظمة الدفاع المشتركة، ناهيك عن القدرة والكفاءة التي يتعين أن تتوافر بين القوات المسلحة بالإضافة لدرجة الاستعداد التي تتطلب أن تكون في أقصى قدرة لها وذلك لمجابهة أي مخاطر قد تطرأ فجأة وتهدد أمن أي دولة، كما سبق أن أشار الباحث أن القوة العسكرية هي أداة فعالة من أدوات السياسة الخارجية للدولة لأنها تضمن لها الفاعلية الدولية وتيسر من عملية تحقيق البرامج والطموحات الخاصة بأي دولة.(٧)

٢. **البعد السياسي**: يتضمن هذا البعد النظام السياسي للدولة بما يشمله ذلك من تحديد هوية الأنظمة السياسية والسياسات التي تعمل من خلالها الدولة ناهيك عن التحالفات السياسية وحتى التنظيم الدولي وما إلى ذلك، كما أنه ينقسم بدوره إلى بعدين أولهما داخلي يتطرق من خلاله إلى رصد التماسك الداخلي اجتماعيًا وثقافيًا وحتى على الصعيد

السياسي بين مختلف النخب، ثانيهما البعد الخارجي والذي يتضمن النظر إلى توازنات القوى وخاصة في ظل تضارب المصالح بين الدول وسعي كل دولة لأن تحقق مصالحها على حساب أمن واستقرار الشعوب الأخرى وذلك من خلال مطامعها وما إلى ذلك.

٣. **البعد الاقتصادي**: يشمل هذا البعد كل ما يرتبط بالجانب الاقتصادي والهدف من عملية التنمية لتحقيق الرفاهية وتأمين الحياة الكريمة لأفراد الدولة وذلك من خلال الوسائل الاقتصادية والتكنولوجية المتباينة والتي تستهدف التبادل التجاري والسلعي وذلك من أجل تحريك المؤشرات الاقتصادية هذا بالإضافة إلى اتفاقيات التبادل المشتركة بين الدول بما تتضمنه من انتقال لحركات رؤوس الأموال والسلع بالإضافة لانتقال التكنولوجيا المرتبطة بعمليات التصنيع.[vi]

٤. **البعد الاجتماعي والثقافي**: يشمل هذا البعد التطرق إلى الجوانب الاجتماعية والتي تستهدف عملية تنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن، هذا بالإضافة إلى عملية احتواء الاختلافات والتباينات العرقية والاثنية، ناهيك عن عمليات الإحصاء وذلك من أجل أن يتم رصد كافة الطبقات والفروق المجتمعية وذلك من أجل برامج التضامن الاجتماعي التي تستهدف حماية الأفراد التي تقبع في دائرة الفقر وذلك من أجل تحقيق التوازن المجتمعي وذلك استهدافًا لتحقيق الرفاهية والاستقرار للأفراد والشعوب وتقليل المعاناة الاجتماعية قدر الإمكان، أما عن **البعد الثقافي**؛ يأتي هذا البعد ليصب اهتمامه على الإنسان وحتمية ثقل مهاراته وتنمية وعيه المجتمعي هذا بالإضافة إلى العمل على نشر ثقافة وحضارة الدولة داخليًا وخارجيًا وذلك كأحد أدوات القوة الناعمة، ومنه للحفاظ على

العادات والتقاليد والموروثات الثقافية ناهيك عن حرية المعتقد والتفكير التي تضمنها الدولة للأفراد دون المساس بالآخرين، وبالتالي الهدف من هذا البعد هو الوعي الثقافي لأفراد المتجمع ونشر ثقافة الدولة وحضارتها في الخارج من أجل أن يعود بالنفع على الدولة وخاصة في مجال السياحة وغيرها.[vii]

٥. **البعد البيئي:** يستهدف حماية البيئة من مخاطر التلوث وما قد يسببه من تهديدات جمة للحياة سواء للإنسان أو حتى كمهدد لانقراض السلالات الحيوانية النادرة، هذا بالإضافة إلى تلافي الانبعاثات الضارة والنفايات السامة الناتجة عن عمليات التصنيع والتنقيب عن المواد البترولية، وأخيرًا المسئولية الكاملة لخلق بيئة صحية متكاملة غير ملوثة تلافيًا للأمراض المهددة لحياة الإنسان والتي قد تنتهي بأوبئة تهدد بانقراض نسله.

ثالثًا: خصائص الأمن القومي:

يمكن رصد العديد من الخصائص التي يتضمنها مفهوم الامن القومي ولكن بعد الحصر والتدقيق تبين أن هنالك خصائص محددة يمكن اطلاقه على الأمن القومي، ولعل من أبرزها، التركيب، التكامل، الديناميكية، الشمول، غير مطلق، التنوع، الثبات، وسيلي تناولها إيجازًا على النحو الآتي؛

أولاً: خاصية التكامل: فيُعنى بها أن الأمن القومي لا يتجزأ بل أنه منظومة كلية متكاملة لا تقبل التجزئة، فلا يمكن أن يطلق على المحددات والعناصر الداخلية أنها المشكلة للأمن القومي فقط بل أن يشمل كذلك النسق الدولي والإقليمي بما يتضمنه من تفاعلات وتباينات، فلا يمكن النظر لما يطلق عليه أمن قومي محلي دونما النظر للأمن القومي الإقليمي

وبالضرورة الأمن القومي العالمي، وبالتالي التكامل يعني جزء لا يمكن التعبير عنه إلا في حيز ونطاق ودائرة الكل، **ثانيًا خاصية الديناميكية؛** تعني أنه في حالة دائمة من التطور والتغير وفقًا للتقلبات والتطورات بل والمتغيرات في الأوضاع الداخلية والخارجية، فهو يتميز بالاستمرارية في عملية التطور، أما الحالة التي يمكن القلق بشأنها وتنم عن معدل خطر هي التي تشير إلى عدم التطور أي الثبوت وعدم التغير، لذا الديناميكية تعني التغير المستمر وفقًا للتغير المستمر في موازين التفاعل الدولية والإقليمية والمحلية،

ثالثًا خاصية كونه غير مطلق؛ تعني هذه الخاصية أن الأمن القومي هو نسبي وغير مطلق أي أنه ليس جامدًا بل أنه يتمتع بقدر من المرونة التي تتيح عملية التخطيط المستمر والمتابعة بل والتعديل والتغيير المستمر للاستراتيجيات المرتبطة به وذلك من أجل عمليات التطوير وتحسين الهيكل الخاص بكل بعد من أبعاده.[viii]

رابعًا خاصية الشمول؛ تعني أنه غير قاصر على مجال أو اختصاص بعينه مسبقًا فقد كان يتم الإشارة فقط للجانب العسكري باعتباره الأمن القومي لكن حاليًا يشمل الأمن القومي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية سواء على صعيد الداخل أو حتى خارج نطاق وحدود الدولة، **خامسًا خاصية التركيب؛** تشير تلك الخاصية إلى أن الأمن القومي مفهوم مركب يشتمل على بعدين أحدهما موجه للداخل بما يشمله ويتضمنه من أوضاع وأهداف والآخر خارجي يتضمن التفاعلات الدولية والإقليمية في البيئة الدولية والإقليمية، والتي يجتمع بها المصالح والأهداف والطموحات المتباينة، كما أن تلك الخاصية تعني كذلك ناتج اتحاد المقاربات والدراسات العلمية أي النظرية بالإضافة للتطبيق العملي والفعلي، **سادسًا عن خاصية التنوع؛**

تشير تلك الخاصية إلى أن الثبات على صعيد القيم والأسس النظرية للمفهوم لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يغض الطرف عن التنوع الذي يشمله المفهوم على صعيد الصيغ الخاص به والسياسات التطبيقية المرتبطة به في الدول، حيث أن الصياغات المرتبطة بمفهومه والسياسات الأخرى التطبيقية الخاصة به محكومة بخصائص الدولة وتقديراتها وخصائصها ومنه بحجم التهديدات التي تمر بها وبالوصول إلى تفاعلاتها مع البيئة الإقليمية والدولية، **سابعًا عن خاصية الثبات؛** تعني أن مفهوم الأمن القومي يتسم بالثبات على صعيد القيم والأسس النظرية التي تشكله فبالرغم من التطور والتغير في الظروف المحيطة به وبالتالي السياسات والاستراتيجيات إلا أن هنالك ثوابت وقيم جوهرية للأمن القومي لا يمكن المساس بها.[ix]

- **البند الثاني: نطاقات ووسائل تحقيق الأمن القومي:**

يأتي هذا البند ليسلط الباحث من خلاله الضوء على نطاقات الأمن القومي التي تتراوح ما بين داخلي، ومباشر بالإضافة إلى الإقليمي والمحلي، ثم ينتقل الباحث للموضع الآخر الذي سيسلط من خلاله الضوء على وسائل تحقيق الأمن القومي، وعليه يمكن التطرق لها على النحو التالي:

أولاً: نطاقات الأمن القومي:

يمكن تشريح نطاقات الأمن القومي إلى نطاق الأمن الداخلي، نطاق الأمن المباشر، نطاق أمن إقليمي، حزام أمن للنطاق الإقليمي، نطاق أمن عالمي،[x] ويمكن تناولها على النحو الآتي؛

١. **نطاق الأمن الداخلي:** يُعد أحد أهم نطاقات الأمن القومي إن لم يكن أهمها وذلك كونه يتضمن التشريح الداخلي للدولة سواء على صعيد العامل الجغرافي بما يتضمنه من الأرض أو حتى على صعيد العامل البشري باعتباره قوة لا يستهان بفاعليتها، كما تسعى مختلف الهياكل والمؤسسات داخل محيط الدولة لتأمين استقرارها ورفاهيتها وذلك لأنها جوهر الأمن القومي كما أنه تقع في داخله مختلف عمليات التنمية السياسية والاقتصادية التي تشكل كيان وهيكل الدولة بل وعماد تَشَكُّل قواها الحيوية.

٢. **نطاق الأمن المباشر:** يحتل هذا النطاق المرتبة التالية لنطاق الأمن الداخلي كونه يرتبط أكثر ما يرتبط بالدولة الملاصقة للدولة أي التي يجمعها حدود مشتركة أي متاخمة للدولة المستهدفة، وبالتالي فهو نطاق أمني حساس للغاية كونه يتعلق بمن يحيط بمناطق سيادة الدولة وبالتالي يقع عبء كبير للغاية على الدولة أن تؤمن وتحمي هذا النطاق لأنه في حال حدوث أي ظرفية تنم عن اضطرابات في تلك المناطق بأنها تهدد الأمن القومي للدولة على نحو مباشر.

٣. **نطاق أمن إقليمي:** وهذا النطاق يلي في الأهمية نطاق الأمن المباشر كونه يشمل الدول غير الملاصقة أو المتاخمة للدولة أي الدول التي تقع في نطاق الإقليم الذي يضم الدول ويجمع بينها علاقات جُل متباينة وتنسيق استراتيجي غاية الأهمية، لذا فهي تمس بدرجة أو بأخرى مصالح الدولة الوطنية، وبالتالي هي الدول كافة التي تقع في نطاق الإقليم الذي تنتمي له الدولة.

٤. **حزام أمني للنطاق الإقليمي:** يلي هذا النطاق في الأهمية النطاق الإقليمي كونه يرتبط بالدول التي يجمعها حدود مشتركة مع دول النطاق الإقليمي وبالتالي هذا الحزام الأمني لا يضم دول الإقليم كافة بل أنه يضم فقط الدول التي يجمعها حدود مشتركة مع دول النطاق الإقليمي وذلك كونها تؤثر على نطاق الأمن القومي بنحو أو بآخر.

٥. **نطاق أمن عالمي:** يضم هذا النطاق مختلف دول العالم والتي يربطها بالدولة علاقات اقتصادية، دبلوماسية، عسكرية، ثقافية، وحتى سياسية، وذلك من أجل استمرار تحقيق مسارات الأمن القومي للدولة، وهذا النطاق يتطلب كذلك حماية تلك العلاقات بل وإضافة عليها الحفاظ على العلاقات مع مختلف دول العالم أي الوقوف على مسافة واحدة من الجميع وذلك من أجل ضمان سلمية علاقاتها وضمان تجنب الوقوع في علاقات صراعية.

ثانيًا: وسائل تحقيق الأمن القومي:

يأتي هذا الموضع تحديدًا ليتم التطرق من خلاله إلى الوسائل التي تحقق أهداف الأمن القومي والتي قد تختلف نسبيًا بشكل أو بآخر من دولة إلى دولة وفقًا لمقدرات وموارد بل وفاعلية مؤسسات وهياكل الدول، ولكن بأي توجد وسائل يمكن أن يطلق عليها ثوابت في أي وحدة دولية يتحقق من خلالها أبعاد وأهداف الأمن القومي، ويمكن تناولها على النحو التالي:

أولًا الأجهزة الأمنية والمخابراتية؛ تعتبر تلك الأجهزة الأساس والجوهر لأي دولة وخاصة في مجال جمع المعلومات التي تخص أمن الدولة القومي، وبالتالي تلك الأجهزة تعد الأساس والجوهر في حماية أمن الدولة وتحقيقها أهدافها بل ورصد أي تهديدات ومخاطر قد تهدد أمن

الدولة وتتخذ تلك الأجهزة أساليب عدة من أجل جمع المعلومات وعمليات التقصي والتحري الدقيقة فمنها ما يأتي علنًا وآخر ما يأتي سرًا من أجل الكشف عن المخططات التي تُحاك في الخفاء ضد الدولة في الداخل أو الخارج ولعل من أهمها أجهزة الشرطة والاستخبارات وأجهزة الأمن الوطني بالإضافة لمجالس الأمن القومي، **ثانيًا القوات المسلحة؛** تُعد من أهم إن لم تكن أهم وسائل تحقيق الأمن القومي للدولة وذلك باعتبارها خط الدفاع الأول عن الدولة وعن حدودها ضد أي انتهاكات مباشرة لها، كما أن امتلاكها لآليات الردع المباشرة التي تحقق الأمن القومي وخاصة التلويح أو التهديد باستعمال القوة، وبالتالي فإن القوة المسلحة لأي دولة هي العماد الأساسي والجوهري لبقاء أي دولة في مواجهة الظروف الطارئة أو حتى غير الطارئة فهي التي تضمن بقاء الدولة في المؤشر الآمن والمستقر.

ثالثًا مؤسسات وهياكل الدولة المختلفة؛ وتتمثل تلك المؤسسات في الجهات التنفيذية والتشريعية والقضائية وحتى الرقابية فكل جهة تختص ببعد أو محدد من محددات الأمن القومي وتعمل على تحقيق أهدافه من خلال الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تستهدفها لتحقيق ذلك بما فيها السياسات والمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما إلى ذلك، فمثلاً الجهات التنفيذية هي المخول لها الإشراف على تنفيذ وتطبيق السياسات التي تعبر عن توجهات الدولة وتطلعاتها وتحمي مصالحها وبرامجها في الداخل وحتى على صعيد الخارج ولعل من أهمها وزارة الخارجية التي تختص بالشئون الخارجية، أما عن الجهات التشريعية فتختص بسن التشريعيات القانونية التي تشكل الجوهر القانوني للأمن القومي، أما الجهات القضائية فتختص بالجزء الخاص بتحقيق العدالة الجنائية وتطبيق القانون ومحاسبة منتهكي القانون في مختلف القطاعات، وبالتالي تُعد أجهزة الدولة ومؤسساتها من ضمن وسائل تحقيق

الأمن القومي لأنه باختصار يمكن القول بأن الأمن القومي عبارة عن الدولة وكيانها مترجمًا في هيئة برامج وخطط واستراتيجيات طبقًا للأولوية تتقدم إحداها على الأخرى، **رابعًا المؤسسات والهياكل غير الرسمية**؛ وتتمثل في الأجهزة غير الرسمية ولكنها ضمن المنظومة السياسية والاجتماعية والثقافية والاجتماعية ويأتي دورها أو إسهامها بنحو غير مباشر فمثلاً تعبر الأجهزة الإعلامية عن أراء العامة وتقدم تقاريرها على هذا الأساس كأحد أساليب قياس الرضا العام، ثم المراكز البحثية والإحصائية تقوم بتقديم الدراسات البحثية في مختلف المجالات وذلك من أجل استيفاء الجوانب العلمية وبالتالي دراسات وافية حول مختلف الظواهر التي تخص أنشطة وأهداف واستراتيجيات الدولة وبالتالي محددات أمنها القومي، كما أن الدراسات الإحصائية والميدانية تساهم بنحو أكثر أهمية في تحقيق أهداف الأمن القومي وذلك من خلال الاستبيان بمدى نجاح الدولة في سياساتها وبرامجها ومخططاتها، وبالتالي ومما سبق بتضافر تلك القوى والأجهزة التي باجتماعها تشكل عناصر القوة الشاملة للدولة التي تشكل الركيزة الجوهرية لتحقيق أهداف الأمن القومي.

- **البند الثالث: محددات ومهددات الأمن القومي المصري:**

بعد التطرق من خلال البند الأول والثاني إلى مفهوم الأمن القومي وتشريح مكوناته بما فيها من أبعاده بالإضافة إلى خصائصه ثم التطرق كذلك الأمر إلى نطاقات الأمن القومي وأخيرًا من خلال وسائل تحقيقه، وبالتالي يأتي هذا البند للإسقاط على الأمن القومي المصري كموضع للتحليل في هذا البند من خلال رصد محدداته بالإضافة مهدداته، وعليه يمكن أولًا تعريف **الأمن القومي المصري** باعتباره؛ **أنه قدرة الدولة المصرية على حماية مصالحها داخليًا وخارجيًا بالإضافة لمجابهة التحديات التي تواجهها داخليًا وخارجيًا وذلك من خلال قدرتها على**

تطويع مقدراتها وإمكانياتها وذلك عن طريق قدرتها على موائمة قوة الدولة الشاملة وتطويعها من أجل تحقيق تلك الأهداف، ولعل من عناصر القوة الشاملة قوتها العسكرية والاقتصادية بالإضافة للاجتماعية والثقافية، وبالتالي فإن عناصر الأمن القومي وتحديدًا المصري تتحقق من خلال سيادة الدولة على أراضيها، وتنمية مقدراتها لتحقيق أهدافها، واستمرار بقاء الدولة في مواجهة الظروف الاستثنائية.

أولاً: محددات الأمن القومي المصري:

في البداية تجدر الإشارة إلى أن محددات الأمن القومي تُقسم بصفة عامة إلى محددات داخلية وأخرى خارجية، وبالإسقاط على الداخلية يتضح أنها تشمل البيئة الداخلية وما يتشمل بداخلها كالنظام الاجتماعي في الدولة بالإضافة إلى النظام والهيكل السياسي للدولة، ناهيك عن المقدرات الاقتصادية والثقافية والتاريخية بالإضافة لتكوين الدولة الجغرافي، أما عن المحددات الخارجية فتتمثل في البيئة الدولية والإقليمية وما يصدر عنها، كما أنها تعني من جانب آخر انعكاس واتساق الدولة مع حيطها الداخلي ومدى تفاعلها مع مكوناته فينعكس بالضرورة على ارتباطها بالبيئة الخارجية.[xi]

أما عن **المحددات الداخلية** للأمن القومي المصري فيمكن رصدها من خلال التطرق أولاً على المحدد أو العنصر الجيوبوليتكي أي المرتبط بالعنصر الجغرافي للدولة من المساحة والموقع والإطلالة على المحيطات والبحار، وبالنظر على موقع مصر يتضح أنها تتوسط العالم حيث أنها تقع في قارة إفريقيا فتلك حلقة الوصل بين الدول الإفريقية وقارات العالم الأخرى، يحدها من الشرق البحر الأحمر ومن الغرب الحدود البرية بطول الدولة مع الدولة الليبية، أما عن الشمال فتطل على البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب تقع على حدود مشتركة مع دولة

السودان، ناهيك عن كونها دولة ممر للتجارة العالمية حيث تقع بداخل حدودها الممر أو القناة المائية قناة السويس التي تعد من أهم الممرات المائية العالمية وخاصة في إطار التجارة العالمية وما إلى ذلك، وبالتالي فإن مصر ليست دولة منعزلة أو حبيسة فتمتلك منافذ بحرية وممرات مائية تميز موقعها وتميزها بعمق استراتيجي غاية الأهمية،[xii] **ثانيًا** فيما يتعلق بالقوة البشرية التي تمتلكها مصر فإنها تحتفظ بمعدلات سكانية غاية في الضخامة إذا ما قورنت بحجم الدولة أو حتى قورنت بالدول المجاورة والمناظرة لها، فتلك القوة البشرية يمكن تمثل قوة ضاربة للدولة وخاصة إذا ما تم استغلالها من أجل تحقيق التنمية في شتى مجالاتها، **ثالثًا** عن طبيعة النظام الاجتماعي المصري فيتضح أن التركيب الخاص بالشعب المصري فريد من نوعه كونه يضم العديد من الاختلافات والتباينات ولكن يتسع ليشمل الجميع، فتركيبة أفراده فريده بحيث لا تتواجد المشكلات العرقية ولا حتى الإثنية حتى على صعيد الاختلافات الدينية فلا توجد إضرابات او حتى قلاقل، فما يجمع هذا الشعب أو هذه القوة أكثر وأقوى وأهم مما قد يفرقها.

ثالثًا عن المحدد السياسي فيمكن الإشارة إلى السياسات الداخلية والخارجية التي تنتهجها الدولة لتحسين حالات مواطنيها وتحقيق التنمية، ناهيك عن سياساتها الخارجية تجاه دول العالم والتي تتسم بالنشاط والفاعلية في أغلب الملفات التي تُعرض أمامها، **رابعًا** عن المحدد العسكري؛ فتمتلك مصر قوة عسكرية كبيرة كما أنها تصنف عالميًا من ضمن أقوى جيوش العالم في العديد من الكتائب أو القطاعات فقوام تلك القوة ما تتضمنه من عتاد عسكري جيد وتعبئة للقوات وبرامج تدريبية في أحدث مستوياتها وتسليح مواكب لمتطلبات العصر وتدريبات عسكرية مشتركة، خامسًا عن المحددات الثقافية والتاريخية؛ فيمكن الإشارة إلى الحضارة المصرية القديمة

التي تعبر عن عبقرية الإنسان المصري القديم في البناء والتعمير والتنمية وتلك الحضارة موضع للتعلم من قبل المحيطين من أجل رصد الدقة والعبقرية في البناء والتعمير.

سادسًا الإرادة المصرية؛ التي يمكن رصدها في الرغبة في التنمية والمسئولية تجاه الوطن والظروف المتباينة التي مرت بها الدولة وكادت أن تعصف بها لولا التمساك والإرادة المصرية والعزيمة التي حالت دونما والسقوط في مستنقعات مظلمة كادت أن تهدد بقاء واستمرار الدولة وبالتالي فإن الإرادة المصرية أحد أبرز محددات الأمن القومي المصرية الداخلية، **سابعًا** المحدد الاقتصادي؛ ويشمل هذا الموضع مدى امتلاك مصر لمقومات التنمية الاقتصادية والتجارية والتي تتراوح ما بين امتلاك المواد الخام واستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة من أجل الاستفادة منها بقدر الإمكان لرفع معدلات الإنتاج، ولعل من أبرز الشواهد على الاقتصاد المصري المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الذي أشار إلى أن مصر تسري على خطى التنمية والتقدم الاقتصادي وخاصة في ظل الإصلاحات الهيكلية التي اعتمدتها في مختلف القطاعات وخططها لتنمية محدودي الدخل وذلك من خلال إيصال الدعم لمستحقيه فقط، أما على صعيد المواد الخام فيمكن الإشارة إلى أن مصر تمتلك قدر لا بأس به من احتياطات البترول وأخرى كبيرة وضخمة من الغاز الطبيعي، كما أنها تعمل على تعديل الصكوك القانونية التي تستهدف عملية الاستثمار وتوفير البيئة والمناخ الملائم للمستثمر.

أما عن **المحددات الخارجية** فتتمحور في البيئة الدولية التي تنتمي لها الدولة المصرية بما تتضمنه من أفعال أو تفاعلات بين مختلف القوى وما يترتب على تلك التفاعلات، هذا بالإضافة إلى مدى تفاعل مصر مع ظروف تلك البيئة ومواكبة تطورها وكيفية الحفاظ على توازن

المصالح في ظل هذا النظام الدولي الذي يتسم بالقابلية للتغير والتطور باستمرار، لذا فمدى تأقلم وتكيف الدولة المصرية مع تلك الظروف يُعد بمثابة محدد من محددات الأمن القومي المصري.

ثانيًا: مهددات الأمن القومي المصري:

قبل التطرق إلى رصد تلك المهددات يمكن استعراض مهددات الامن القومي عامة، فيمكن تقسيم تلك المهددات إلى مهددات جوهرية، وثانوية وذلك من حيث التأثير، مهددات مباشرة وغير مباشرة من حيث المصدر، مهددات خارجية وداخلية التي ترتبط بأبعاد الأمن القومي، وإذا ما تم التطبيق على الدولة المصرية تناولها، يتم رصدها وفقًا لدرجة التهديد المباشر وغير المباشر هذا بالإضافة إلى تأثيرها الجوهري أو الثانوي، وسيلي توضيحها على النحو الآتي بيانه؛

١. المهددات المباشر الجوهرية؛

في هذا البند سيتطرق الباحث إلى أبرز المهددات المباشرة للأمن القومي المصري التي تهدد كيان واستقرار الدولة بل ومسيرة التنمية التي انتهجتها القيادة السياسة منذ توليها وخاصة بعد نيف من السنوات التي شهدت توترات وقلاقل كادت أن تقذف بالدولة إلى مستقبل غامض، لذا توجد عدة ملفات شائكة تمثل تهديد مباشر وجوهري، ولعل من أبرزها ملف الإرهاب، ملف الحدود الشرقية والغربية والجنوبية، ملف المياه وتحديدًا أزمة سد النهضة، الملف الإسرائيلي، وسيلي تناولها على النحو الآتي بيانه؛

- **ملف الإرهاب؛** أحد أهم مهددات الأمن القومي المصري إن لم تكن الأهم وذلك كونها تهدد كيان الدولة وتواجدها وخاصة في استهدافه جزء غالي وعزيز على الدولة المصرية

ومتمثل في شبه جزيرة سيناء، حيث تسبب هذا الملف في فقدان العديد من أبناء الوطن دفاعًا عن الأرض والعِرض والأهل، وبالتالي هي مهدد مباشر وجوهري كونه يهدد حياة وأمن واستقرار الآخرين وخاصة أن تلك الظاهرة منتشرة في الجوار الإقليمي للدولة وفي منطقة الحزام الأمني الإقليمي وتسببت في انهيار دول بعينها، ومن جانبه طرحت الدولة المصرية رؤية متكاملة للحد من انتشار تلك الجماعات والعمليات الإرهابية التي ترتكبها وذلك من خلال استراتيجية تنقسم إلى ثلاثة بنود يأتي أولها ليرصد تحقيق الردع من خلال محاسبة مرتكبيها وذلك بتدعيم قانوني وأمني وقضائي وذلك إلى جانب المهمة الرئيسية للجيش فيتطلب هذا البند تضافر وتعاون القوى المختلفة للدولة من أجل مكافحة تلك الظاهرة، أما عن البند الثاني فتمثل في تحقيق التنمية في هذا الجزء الغالي وخاصة أنه وعلى مدار سنوات لم تصب الدولة المصرية اهتمامًا بهذا الإقليم وهو ما أودى بتلك الجماعات أن تتسلل وتجد لها الملجأ لها وتنفذ عمليات انتحارية تهدد بها حياة الأفراد، لذا رصدت الدولة في هذا البند تحقيق التنمية في تلك البقعة من أجل خلق حياة جديدة بفرص متجددة لاستئصال الإرهاب من جذوره من خلال محاربة الجهل والتطرف والعشوائية والحث على التعليم والبناء والتعمير والتنمية، أما عن البند الثالث والمتمثل في التعاون الدولي من أجل توسع دائرة المكافحة وحتى على الأقل أن تجد الدعم والتأييد من قبل دول العالم وأن تلك الحرب هي بمثابة حرب الهدف منها الدفاع عن فرص الشعب المصري وحقه في الحياة الآمنة والمستقرة، [xiii] لذا يُعد هذا الملف من أهم الملفات التي تمثل تهديد مباشر للدولة كام أنها تضرب في الجوهر وتؤثر مباشرة على عملية التنمية

الاقتصادية ويكفي أن يتم تصدر جملة عدم استقرار الوضع الأمني في الدولة وهو كفيل بأن يقضي على كافة مخططات وبرامج والدولة.

- **ملف المياه:** يجدر الإشارة أولاً إلى أن حصة مصر من مياه النيل تبلغ ٥٥.٥ مليار متر مكعب وذلك منذ عام ١٩٥٩م، والتي لم تتغير مذ ذلك الحين على الرغم من أن حجم السكان تزايد عن تلك الحقبة أربعة أضعاف إلا أنها ثابتة ولم تتغير، ويعتبر ملف المياه من أهم مهددات الأمن القومي المصري وخاصة أن يرتبط بشريان حياة المصريين وحق أصيل لا يمكن التنازل عنه أو حتى الانتقاص منه، وفي هذا الإطار طرأت أزمة إنشاء سد النهضة الإثيوبي وذلك منذ عام ٢٠١١ وهو العام الذي بدأت فيه إثيوبيا تشييد السد، وتكمن خطورة هذا الملف في تأثيره المباشر على حصة مصر من مياه النيل وخاصة في سنوات ملء السد والتي ستعني انتقاص من حصة مصر بشكل مباشر مما يهدد بخطر الفقر المائي الذي تعاني منه مصر في الأساس بسبب عدم تناسب حصتها مع حجم الزيادة السكانية، وبالتالي إذا تم الإصرار على ملء السد في السنوات التي أقرتها إثيوبيا فإنها ستهدد مقومات الحياة في الدولة المصرية وخاصة أن مصر تعتمد بشكل رئيسي في الزراعة وحتى الصناعة وفي مياه الشرب وغيرها، [xiv] وبالتالي إذا لم يتم الاتفاق على سنوات الملء بما لا تضر الأمن المائي المصري فإن هذا الملف سيُعد بمثابة تهديد مباشر وجوهري يمثل الداخل لآثاره والخارج كمصدر له، وبالتالي فيتعين على لدولة أن تكرس طاقاتها ومقدراتها من أجل درء هذا التهديد، وذلك من خلال قنواتها الدبلوماسية التي تتمثل في التفاوض بمختلف مراحله وإرجاء أي حلول غير سلمية إلى حين الإعلان عن تعثر تلك المفاوضات واستنفاذ كافة الطرق السلمية.

- **ملف الحدود وتحديدًا الحدود الغربية والجنوبية**؛ من المهددات الجوهرية للأمن القومي كونها تتعلق بنطاق الأمن الإقليمي والأمن الداخلي كذلك الأمر لأنه يرتبط بمناطق سيادة الدولة وتعني الحدود الفاصلة بينها وبين دول الجوار، ولعل ما يسبب المخاطر للدولة المصرية الحدود الغربية أي الحدود التي تجمعها بالدولة الليبية وخاصة في ظل حالة السيولة التي تمر بها تلك الدولة وما قد ينعكس على الدولة المصرية بالسلب في ظل انفراط عقد الاستقرار والأمن في جوارها الإقليمي وتحديدًا أن الحدود التي تجمع الدولتين هي الأطول لأنها تمتد بطول الدولتين، كما أنها تشكل خطرًا وخاصة عمليات التهريب للأسلحة والمواد المخدرة التي تنتقل إلى التنظيمات المسلحة في سيناء لتنفيذ العمليات الإرهابية في أرجاء الدولة المصرية، ناهيك عن عمليات الانتقال غير النظامية للعمالة المصرية أو الليبية من وإلى الدولتين وذلك من خلال تلك الحدود، ولكن الخطر المهدد يأتي من خلال الجماعات الإرهابية التي تتواجد في الدولة الليبية لأنها تهدد استقرار وأمن المنطقة، والأمر مماثل فيما يخص الحدود الشرقية والجنوبية وبالأخص عمليات التهريب للمواد والسلع وحتى الأسلحة، كما أن منطقة حلايب وشلاتين هي منطقة حساسة للغاية في ظل المطامع السودانية بضمها للجانب السوداني وبالتالي إن السيطرة على تلك الحدود بمثابة تحدٍ من أجل درء أي مخاطر أو مهددات.[xv]
- **الملف الإسرائيلي**؛ على الرغم من أن العدو الإسرائيلي هو بمثابة عدو تاريخي وتقليدي من حقب القرن الماضي ومازال إلى هذا اليوم إلا أنه بطبيعة البيئة الدولية والإقليمية وبتغيراتها وظروفها المتباينة التي أعادت ترتيب أولويات الأمن القومي المصري وفقًا

لتأثيره المباشر وغير المباشر، وأضحت الظواهر الإرهابية هي بمثابة المهدد الأول لبقاء الدول إلا أنه في هذا الإطار لا يمكن إغفال أن الكياد الصهيوني هو بمثابة المهدد الأول للأمن القومي المصري وخاصة لمطامعه بالسيطرة على بقاع تلك الدولة وتحديدًا سيناء ويكرس كافة طاقاته لتحقيق هذا الهدف بمصادر غير القوة العسكرية في تلك الحقبة وبالتالي هذا الملف هو شائك للغاية كونه مهدد دائم ومستمر على مدار الزمن ولا يمكن بحال من الأحوال أن ينتفي، فإذا ما كان الباحث بصدد تناول المهددات المباشرة الخارجية منها والداخلية فإن هذا الملف على رأس أولويات وركائز الأمن القومي المصري، على الرغم من أن البعض قد صنفه بالمهددات الثانوية غير المباشرة نظرًا للظرفية الحالية.

٢. المهددات غير المباشرة، الثانوية:

في هذا البند سيتطرق الباحث للمهددات غير المباشرة التي تمثل تهديد ثانوي وليس جوهري للأمن القومي المصري، ولعل من أبرزها على صعيد الداخل **التيارات الإسلامية** التي طالما وتسعى لأن تحقق مصالحها وأهدافها بغض النظر عما تسببه من قلاقل واضطرابات في الداخل وما يجعل هذا الملف مهددًا للأمن القومي كونه يهدد نسيج المجتمع ويهدد بانقسامات داخلية وخاصة أن تلك التيارات تجد من يؤديها ويدعم أيدولوجياتها ومخططاتها، التهديدات المرتبطة بهياكل ومؤسسات الدولة وكيفية أدائها لوظائفها ومهامها، وخاصة في ظل تصاعد معدلات الفساد التي تهدد الداخل وخاصة عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث أنها تهدد أهداف وطموحات الدولة، خلل المنظومة الاجتماعية تعتبر من المهددات غير المباشرة للأمن القومي المصري وخاصة في ظل انعدام التوازن بين طبقات المجتمع وتآكل الطبقة المتوسطة التي تعتبر حلقة الوصل بين الطبقة الأرستقراطية والطبقة الكادحة أو الفقيرة،

وهو ما يؤدي إلى تواجد هوة في المجتمع قد تسبب خلل ما يعرقل من مسيرة الدولة في تحقيق برامجها وأهدافها، بالإضافة إلى الإخفاق في تحقيق التنمية البشرية التي تستهدف تنمية الإنسان التي تعد الركيزة الأساسية للأمن القومي المصري، وبالتالي تلك المهددات غير المباشرة تعد من صميم مهددات البيئة الداخلية أي نطاق الأمن الداخلي.[xvi]

أما عن المهددات غير المباشرة الخارجية فتتمثل في نطاق الأمن الإقليمي والحزام الأمني للنطاق الإقليمي وتحديدًا يعني الباحث الأزمات الإقليمية التي أدت إلى زعزعة استقرار المنطقة وخاصة في ظل الأزمات والقلاقل التي انغرست فيها الدول العربية وبالتالي فإن تلك الأزمات تؤثر بنحو غير مباشر على الأمن القومي المصري لأنها تهدد استقرار هذا النطاق الأمني كافة، الملف المرتبط بالخليج العربي وخاصة الأزمة مع دولة قطر حيث تعد تلك الدولة من مهددات لأمن القومي العربي عامة والمصري خاصة وذلك من خلال تصرفاتها الخبيثة تجاه الدولة العربية وتدعيم جماعات متطرفة بعينها في مصر لتنفيذ عمليات تستهدف القوات المسلحة والشرطة المصرية، كما أن أمن دول الخليج العربي هو بمثابة أمن قومي مصري أن أي مهدد لتلك الدول هو بمثابة مهدد للأمن القومي المصري، وعلى رأس الدول المهددة للأمن الخليجي إيران وبالتالي فإن إيران هي مهدد غير مباشر أي ثانوي للأمن القومي المصري، كذلك الأمر ينطبق على الدولة التركية، كذلك المر عمليات القرصنة الإلكترونية والجاسوسية تعد من المهددات الثانوية للأمن القومي المصري.

المحور الثاني: السياسة الخارجية المصرية والأمن القومي:

يتناول الباحث من خلال هذا المحور العلاقة التي تربط الأمن القومي بالسياسة الخارجية، وذلك من خلال العناصر أو البنود التالية:

- **البند الأول: السياسة الخارجية والأمن القومي:**

يأتي هذا البند ليناقش مسألة ارتباط مفهوم الامن القومي بالسياسة الخارجية، فهنالك اتجاه شائع يعتبر أن الأمن القومي هو أحد أهداف السياسة الخارجية للدولة كون أن السياسة الخارجية تستهدف حماية أمن الدولة وذلك من خلال انتهاج مجموعة من السياسات والبرامج والخطط لتحقيق هذا الهدف، وهنالك من نظر للأمن القومي نظرة شاملة وذلك من خلال التطرق لمحور البيئة الداخلية ومحور البيئة الخارجية للدولة باعتبارها كيان مركب، وبالتالي فإن كل هدف من أهداف الدولة وكل برنامج بالإضافة للاستراتيجيات والحاجات وحتى المخاطر يتعين مناقشتها من جانبين أحدهما داخلي والآخر خارجي، وبالتالي لكي تحمي الدولة مقدراتها وأمنها القومي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي فإنها يتعين أن تنتهج عدة سياسات وتصيغ عدة استراتيجيات وبرامج وهو ما يطلق عليه السياسة العليا للدولة والتي تنقسم بدورها إلى نوعين داخلية وخارجية، ثم تتولى الجهات المختصة بكل سياسة عمليات توزيع المهام من خلال مؤسساتها وهياكلها وذلك من أجل الوظائف التي تستهدف تحقيق الأمن القومي، ثم رصد الإنجازات التي تحققت ومقارنتها بالأهداف الموضوعة المرتبة بالأمن القومي، وأخيرًا من خلال تحقيق عملية التكامل في الأدوار من أجل تحقيق الفاعلية لتلك الأهداف والبرامج.[xvii]

كما أن السياسة الخارجية لأي دولة هي أحد عناصر السياسة العليا للدولة والتي تستهدف الشق الخارجي من سياسات ونشاطات وتوجهات الدولة تجاه المجتمع الدولي وحتى التنظيمات الدولية، كما أنها تسعى لحماية مقدرات وأهداف الأمن القومي في الخارج، وبالتالي بما أن السياسة الداخلية والسياسة الخارجية هما وجها السياسة العليا للدولة والمنفذ الفعلي لتوجهاتها وبالتالي يمكن الاستنتاج أن السياسة الخارجية للدولة هي الأداة الفعلية لتنفيذ وتحقيق أهداف

وتطلعات الدولة الداخلية والخارجية والتي تشكل بمضمونها الأمن القومي للدولة فيعتبر الأمن القومي هو هدف رئيسي وجوهري لعمل السياسة الخارجية وعلى أساسه تتحدد دوائرها وتحركاتها الدولية، لذا بالنظر للسياسة الخارجية المصرية ومفهوم الأمن القومي الخاص بها يتضح أن الأمن القومي المصري بأبعاده ومحدداته تعتبر أهداف ومحددات للسياسة الخارجية المصرية، وأن السياسة الخارجية بالنسبة للأمن القومي تعد بمثابة الأداة الفعالة لضمان تحقيق أهدافه وحمايتها من أي مخاطر، بل ودرء لمهدداتها.

- **البند الثاني: مبادئ وأهداف ودوائر السياسة الخارجية المصرية:**

أولاً: مبادئ السياسة الخارجية المصرية:

يمكن الإشارة إلى المبادئ العامة للسياسة الخارجية المصرية على النحو التالي؛ **أولًا،** تضمين وتدعيم مبادئ الأمن والاستقرار بل والسلام في محيط البيئة الدولية والإقليمية، **ثانيًا،** الاحترام والتعاون المتبادل بين الوحدات الدولية هذا بالإضافة إلى الامتثال إلى القوانين والصكوك الدولية بما فيها مبادئ القانون الدولي العامة، فضلًا عن دورها في تدعيم الجهود الدولية وخاصة الصادرة عن المنظمات الدولية والهادفة إلى تحقيق التضامنية بين شعوب وأمم العالم، **ثالثًا،** الاسقاط على أهمية المحدد الاقتصادي كدائرة وركيزة أساسية للعلاقات الدولية، **رابعًا،** سياسة خارجية تتم بالاتزان يتم فيها التوازن بين الأهداف والمصالح في إطار الاستراتيجيات الوطنية مع الحفاظ على استقلالية القرار المصري بعيدًا عن الضغوطات، **خامسًا،** اعتبار الدائرة العربية هي بمثابة الركيزة الأساسية لنهج السياسة الخارجية وتحركاتها في الخارج بالإضافة للدوائر المرتبطة بطبيعة مصر الإسلامية وبتواجدها في القارة الإسلامية

وتحديدًا تحركها في إطار دور حوض النيل، **سادسًا**، الاتساق والارتباط الكامل بين تحركات السياسة الخارجية في الخارج وبين أوضاعها الداخلية وما يتطلبه ذلك من نقل الصورة الداخلية بالكامل للخارج وحشد التأييد السياسي والاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الخارجية بالإضافة إلى السياحة.[xviii]

ثانيًا: أهداف السياسة الخارجية المصرية:

يمكن تناول أهداف السياسة الخارجية المصرية على النحو التالي: **أولاً**، الاضطلاع بمهمة حماية الأمن القومي المصري والمصالح العامة للدولة، **ثانيًا**، الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة وذلك في إطار التخديم على تحقيق وحماية الهدف الأول، **ثالثًا**، العمل على تعزيز وتحقيق مقومات الأمن القومي المصري وذلك من أجل تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في محيط منطقة الشرق الأوسط وذلك مع تبني الملف المرتبط بتحويل الشرق الأوسط من منطقة اضطرابات ونزاعات مسلحة إلى منطقة خالية من الاضطرابات ويتم فيها نزع السلاح لتتحول إلى حزام أمن إقليمي هادئ ومستقر، **رابعًا**، مواجهة الإرهاب على الصعيد الدولي وذلك من خلال اتباع نهج استراتيجي شامل يستهدف تجريم تلك الظاهرة دوليًا ووضعها على رأس أولويات أجندة المجتمع الإقليمي والدولي، **خامسًا**، تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية بأوجهها المختلفة بل والعمل على تحقيق التعاون وتبادل الخبرات من أجل تحقيق التنمية وذلك على نحو يحقق المصالح المشتركة بين الدول، **سادسًا**، تعزيز العلاقات مع القوى الدولية الكبرى وذلك ضمانًا للحفاظ على المصالح المصرية.[xix]

ثالثًا؛ دوائر السياسة الخارجية المصرية:

يُعنى بهذا البند خريطة تحركات السياسة الخارجية تجاه نطاقات الأمن القومي أو البيئة الدولية والإقليمية، وتُرتب وفقًا لأولويات الدولة وتوجهاتها، وسيلي تناولها على النحو التالي:

- **الدائرة العربية**: تعتبر الدائرة العربية بمثابة أمن قومي مصر ومحدد من محدداته لذا تعمل السياسية الخارجية على حماية هذا الهدف من خلال تعزيز العلاقات العربية وذلك من أجل تحقيق التضامنية العربية تحقيقًا للتنمية ولمواجهة التحديات التي تفرض عليها بما فيها الظاهرة الإرهابية، وذلك من أجل تحسين الأوضاع في المنطقة العربية وخاصة عقب موجه الثورات والانتفاضات التي انطلقت بين دولها، كما أنها تولي اهتمامًا خاصًا بالقضية الفلسطينية كونها تعتبر قضية وجود وحق شعب في الاستقلال وتقرير مصيره بعيدًا عن الاحتلال وما سينتج عنه.[xx]
- **الدائرة الإفريقية**: يأتي تحرك مصر إفريقيًا وذلك لأنه يربطها بتلك القارة روابط ثقافية وتاريخية، سياسية، وحتى اقتصادية، كما أنها تشترك مع دول إفريقيا بالتجاور حول حوض النيل، وبالتالي تسعى مصر للتواجد إفريقيا من أجل تعزيز العلاقات مع دول القارة وتؤدي دورها باعتبارها المعبر الإفريقي تجاه إفريقيا، هذا بالإضافة إلى سعيها لأن تحقق التنمية الشاملة بين دولها وتحقيق التضامن بين شعوبها من خلال الإسهام في تطوير وتنمية تلك الأمم ثقافيًا واجتماعيًا وحتى حضاريًا، كما أنه ومن أبرز الملفات الشائكة التي تولي لها اهتمامًا في هذا الشأن قضية ملف المياه وأزمة سد النهضة الإثيوبي التي تهدد

بفقدان حق الشعب المصري في الحياة وخاصة أن الماء هو شريان هذا الشعب وهذا النيل المصدر الأكبر إن لم يكن الوحيد له.[xxi]

- **الدائرة الإسلامية**: والتي تتضمن نشر قيم وتعاليم الإسلام التي تحث على التسامح والرحمة والإنسانية ونبذ العنف والتطرف الديني، فضلاً عن مجابهة كافة القضايا الإسلامية، ناهيك عن تعزيز التسامح بين الأديان وذلك من خلال العمل على تشجيع الحوار بين الأديان والتسامح الديني والتعايش بينها.
- **الدائرة الأسيوية**: تتوجه مصر ضمن تحركاتها في تلك الدائرة وذلك من أجل تعزيز وتطوير العلاقات بين مصر ودول القارة الأسيوية وخاصة أن تلك الدول هي شريك رئيسي وجوهري لمصر كما أنها أحد عناصر النظام والبيئة الدولية بل أنها تمتلك المستقبل على الصعيد البعيد، لذا تولي لها أهمية كبيرة من أجل تنمية العلاقات وتبادل الخبرات لتعزيز رؤية مصر ونشاطها الخارجي وتحقيقًا لمصالحها.
- **الدائرة الأوروبية**؛ يأتي هذا التحرك في إطار العلاقات التي تجمع مصر بهذا النطاق والتي يمكن إجمالها في المسارات الثنائية وذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية التي تعقدها مصر وتكون طرفًا فيها، هذا بالإضافة إلى سياسة الجوار الأوروبي والتعاون بين دول أوروبا ومصر من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، وشراكة الأورو متوسطية ٢٠٠٨، ناهيك عن الاتحاد من أجل المتوسط ٢٠١٢، وتلك مسارات لتعزيز العلاقات المصرية بأوروبا وذلك من أجل توسيع نشاط الدولة المصرية تحقيقًا لأهدافها ومصالحها.[xxii]

- **الدائرة الدولية**: تلك التحركات التي تستهدف تحقيق التوازن الدولي وتنمية الشراكة مع الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والصين بالإضافة إلى اليابان وبالتالي تحركات تستهدف حماية مصالح الدولة من خلال توسيع نطاق تعاونها، وثقافتها.

- **البند الثالث: محددات السياسة الخارجية المصرية:**

في هذا البند سيتطرق الباحث إلى رصد العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية المصرية والتي يطلق عليها محددات السياسة الخارجية، والتي تنقسم بدورها إلى محددات اقتصادية واجتماعية وعسكرية وبدورها سياسية، ثم الخارجية لتتطرق إلى البيئة الدولية والتفاعلات الناتجة عن وحداتها وقدرة الدولة على مجابهة تلك الأفعال وردودها، وذلك باعتبار أن السياسة الخارجية أحد مكونات السياسة العليا وأداة من أدوات تحقيق أهداف الدولة في الخارج وبالإسقاط على الدولة المصرية يمكن الإشارة إلى نيف من المحددات داخليًا وخارجيًا على حد سواء منها ما يلي:

- **النظام السياسي المصري**: مرت الدولة المصرية بتحديات جمة بدءًا من عام ٢٠١١ والثورة المصرية التي أعقبها عدة وقفات منها تولي الرئيس الأسبق مرسي الحكم ثم أعقبها ثورة يوليو ٢٠١٣ التي انتهت بانتخابات رئاسية ترأس من خلالها الرئيس السيسي مقاليد الحكم برؤية واستراتيجية شاملة الأركان تستهدف تحقيق التنمية الداخلية وتوسيع العلاقات الخارجية بين الدول وزيادة المعدلات الاقتصادية والتجارية بين مصر وغيرها من الدول، وبالتالي فإن السياسة العليا التي أتى بها هذا النظام هي بمثابة محدد من محددات السياسة

الخارجية والتي أضفت لها مساحة من التحرك على الصعيد الداخلي حققت من خلالها فاعلية على صعيد أداءها وحتى بالنظر لحجم الإنجازات التي حققتها مقارنة بالأهداف المراد تحقيقها، وبالتالي فإن النظام السياسي المصري هو محدد رئيسي للسياسة الخارجية المصرية وهو الذي ينعكس بدوره على أداءها لمهامها وحرية تحركها الدولي وذلك من أجل تحقيق الأهداف القومية للدولة.

- **محدد الأمن القومي المصري:** يعد الأمن القومي من أبرز محددات الخارجية المصرية وذلك لما يمثله من أهمية كبيرة للدولة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي وبما يتضمنه من ملفات غاية الأهمية، كما أن السياسة الخارجية للدولة تعمل على حماية الأمن القومي المصري بالإضافة لسعيها من أجل تحقيق أهدافه وذلك من خلال تكريس كافة أدواتها وبرامجها وخططها لذلك الهدف، وبما أن الأمن القومي هو أحد محددات السياسة الخارجية المصرية فإن الملفات التي يختص بها تعد كذلك محدد من محددات الأمن القومي ولعل من أبرزها على صعيد الذكر وذلك لتطرق الباحث لها سلفًا؛ ملف المياه وأزمة سد النهضة، ملف الإرهاب، وبالتالي فإن الأمن القومي المصري هو أهم تلك المحددات لأنه يرتبط بنحو أو بآخر بصورة وكيان الدولة بل وتواجدها على الصعيد الآخر، فعلى صعيد الملف المائي من أبزر الملفات التي تمثل تحديًا للخارجية المصرية وتحديدًا فيما يتعلق بأزمة سد النهضة وخاصة المرتبط منها بسنوات الملء والتي طالما وتتفاوض من أجلها الخارجية المصرية من أجل التوصل إلى حل لا يضر بالطرف المصري ويحقق الاستفادة الفعلية من السد ولكن تجابه الخارجية تعثرات جمة في هذا الملف نتيجة التعنت من الجانب الإثيوبي وذلك وفقًا لتقديرات وتقارير غير دقيقة بشأن هذا السد فيعد هذا الملف من المحددات الرئيسية

للخارجية المصرية، كما أن الملف الإسرائيلي من محددات السياسة الخارجية وخاصة في ظل أنه يجمع الطرفان اتفاقية سلام مشتركة وذلك بعد حقب من العداء والحروب المسلحة، وبالتالي إن الحفاظ على توازن تلك الاتفاقية وعدم الإخلال بها هو من ثوابت الخارجية المصرية لأنه في حال تك الاعتداء على تلك الاتفاقية فإنه ستنشب حالة حرب وهو مالا يُحمد عقباه.[xxiii]

- **المحدد الاقتصادي والعسكري**: أولاً عن المحدد الاقتصادي فيمكن الإشارة إلى أن الدولة المصرية تسعى لتحسين وضع الاقتصاد المصري وذلك من خلال انتهاجها إصلاحات هيكلية وذلك من أجل زيادة معدلات الاستثمار وتدفقاتها ناهيك عن تحسين معدل التجارة الخارجية وبالتالي إن الاستراتيجية التي تهدف لتحسين الاقتصاد تتطلب تحركات دولية موسعة من أجل تحسين العلاقات مع الوحدات الدولية وذلك من أجل تحقيق الثقة في البيئة المصرية وبالتالي فإن الطموحات والتطلعات الاقتصادية بمثابة محدد وعامل مؤثر على سياسة الدولة الخارجية وخاصة إذا كانت تستهدف تحسين الأوضاع الداخلية بما يتطلب الإيمان بالرؤية المصرية، ثانيًا عن المحدد العسكري فيمكن الإشارة إلى القدرة العسكرية المصرية التي تتسم بالتطور والتقدم الملحوظ تحد محدد من محددات السياسة الخارجية المصرية نحو مزيد من التعاون الدولي بين مصر والوحدات الدولية من أجل تدعيم ومساندة القوات المسلحة في مهامها وخاصة المرتبط منها بمحاربة ومكافحة الإرهاب، وبالتالي فإن التطور في تلك القوة يعطي ميزة للخارجية المصرية كونها الدبلوماسي والمفاوض الأول مدعومًا بقوة مسلحة تؤمن قراراتها وتحركاتها بنحو غير مباشر.[xxiv]

- **المحددات الخارجية**: تكمن المحددات الخارجية في البيئة الدولية والإقليمية وما يصدر عنها من تفاعلات وأفعال بالإضافة إلى الظروف التي تمر بها تلك المنطقة وخاصة الشرق الأوسط أو القارة الإفريقية من سيولة في بعض الدول بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الظاهرة الإرهابية، ناهيك عن التوترات والقلاقل بين العديد من الدول وانعكاساته على الوضع المصري بنحو او بآخر، هذا بالإضافة إلى التدخلات الفجة من قبل بعض الدول في شئون دول أخرى والاعتراض على سياسات حكومات والتعدي عسكريًا على أراضي دول أخرى، ولعل من أبرز الدول التي يجمعها توترات بالدولة المصرية دولة قطر وتركيا، حيث تسعى تلك الدولتين إلى إثارة الاضطرابات في الداخل المصري من خلال تمويل الجماعات المتطرفة وتدعيم العمليات المسلحة ضد القوات المسلحة بالإضافة إلى الاعتراض على نظام الحكم المصري ومحاولة الاعتداء الطاغي على مقدرات تلك الدولة وحتى إن لم يكن باستخدام القوة الصلبة، وبالتالي فإن التحديات التي تطرأ على البيئة الدولية والإقليمية هي بمثابة محدد للسياسة الخارجية المصرية وعلى أساسه يتم صياغة أهداف وبرامج الدولة، ناهيك عن التوترات في العديد من الدول العربية وتحديدًا الدولة الليبية والتي تمثل نطاق امن إقليمي للدولة المصرية بالإضافة إلى السودان، وأخيرًا الظروف الراهنة التي تهدد كل من العراق وسوريا تلك تعد بمثابة محددات للسياسة الخارجية المصرية، كما أن أمن منطقة الخليج العربي يعد من ضمن تلك المحددات، وأخيرًا تأتي القضية الفلسطينية باعتبارها جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية المصرية ومن توجهات الدولة في مختلف المحافل الدولية خاصة مع تبنيها حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وحقه في دولة مستقلة.[xxv]

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الأمن القومي هو أحد محددات بل ودوائر السياسة الخارجية لأي دولة وتحديدًا مصر وخاصة باعتبار أن السياسة الخارجية هي أحد أعمدة السياسة العليا للدولة وتستهدف تحقيق بنود وأهداف أمنها القومي على الصعيد الداخلي والخارجي من خلال الترويج للرؤية الخاصة بالدولة والدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية وأمام الوحدات الدولية بل أنها تسعى ذلك لخلق فرص تعاون تجمع بين تلك الوحدات من أجل أن تحقق مصالح الدولة وأهدافها، كما أن السياسة الخارجية كذلك تقوم برعاية مصالح أبناء الدولة في الخارج من خلال التواصل على نحو دائم بالجاليات الخارجية وذلك من أجل تقليل المشكلات التي قد تنتج عنهم لأي سبب من الأسباب، لذا تطرق الباحث في هذا البحث إلى رصد مفهوم الأمن القومي وأبعاده بالإضافة إلى خصائصه وأهدافه ومنه أدواته ووسائل تحقيقه ثم بالانتقال إلى المحور الذي يستهدف رصد العلاقة التي تجمع الأمن القومي بالسياسة الخارجية ثم بالإسقاط على البيئة المصرية من خلال رصد محددات الأمن القومي المصري ومهدداته بالإضافة إلى التطرق للسياسة الخارجية ورصد محدداته التي لا تخرج بشكل او بآخر عن محددات الأمن القومي كون أنها تخدم في نهاية المطاف على أهداف ومصالح الدولة الوطنية، وبالتالي يمكن القول أن الأمن القومي المصري هو أحد محددات السياسة الخارجية المصرية بل ومحدد رئيسي كذلك في تحديد دوائر تلك السياسة.

قائمة المراجع

[i]. علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي – مقاربات نظرية**–، (الجزائر؛ ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٧)، ص ص١٥، ١٦.

[ii]. عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، ص ص ٣٢٨.

[iii]. أحمد عبد النجار، السياسة المصرية تجاه شبه جزيرة سيناء وأثرها على الأمن القومي المصري ١٩٧٩ – ٢٠١٣، **رسالة ماجستير**، (غزة: جامعة الأزهر، ٢٠١٥). ص ص ٣٩.

[iv]. حسام حمزة، الدوائر الجيوساسية للأمن القومي الجزائري، **رسالة ماجستير**، (باتنة؛ جامعة الحجاج لخضر، ٢٠١٠ – ٢٠١١)، ص ص ١١، ١٢.

[v]. عبد المعطي ذكي، الأمن القومي؛ قراءة في المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، فبراير ٢٠١٦، متاح على الرابط؛ https://stgcenter.org/%D8%A7%D9% %B3%D8، تاريخ الدخول؛ 26.3.2020.

[vi]. عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم، مرجع سابق، ص ص ٣٣٤.

[vii]. عبد المعطي ذكي، الأمن القومي؛ قراءة في المفهوم والأبعاد، مرجع سابق.

[viii]. كمال عامر، الأمن القومي المصري؛ الأسس، التحديات، التهديدات، متاح على الرابط؛ http://group73historians.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D، تاريخ الدخول؛ ٢٦.٣.٢٠٢٠، 11.58am.

[ix]. علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي، مقاربات نظرية، مرجع سابق، ص ص ٤١، ٤٢.

[x]. كمال عامر، الأمن القومي المصري؛ الأسس، التحديات، التهديدات، مرجع سابق.

[xi]. علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي، مقاربات نظرية، مرجع سابق، ص ص ٤٨.

[xii]. جمال حمدان، شخصية مصر .. دراسة في عبقرية المكان، (القاهرة: دار بن هلال، الطبعة الأولى، بدون تاريخ)، ص ص ٦٩.

[xiii]. نورهان الشيخ، تحديات الأمن القومي أمام الرئيس، المركز العربي للبحوث والدراسات، يوليه ٢٠١٤، متاح على الرابط؛ http://acrseg.org/41174 ، تاريخ الدخول؛ ٣١.٣.٢٠٢٠، 4:58pm.

[xiv]. جمال أبو الحسن، ركائز الأمن القومي المصري، ٢٠١٤، متاح على الرابط؛ https://to.almasryalyoum.com/default.aspx

[xv]. أماني محمد، ٧ تحديات للأمن القومي المصري، متاح على الرابط؛ https://www.alhilalalyoum.com/ ، تاريخ الدخول؛ ٣٠.٣.٢٠٢٠، 4:45pm.

[xvi]. زكريا حسين، الأمن القومي، http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/index.htm

[xvii]. علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، مرجع سابق، ص ص ٦٤، ٦٥.

[xviii]. السياسة الخارجية المصرية، علاقات خارجية، الهيئة العامة للاستعلامات التابعة لرئاسة الجمهورية، ٢٠١٦، متاح على الرابط؛ https://www.sis.gov.eg/section/0/125?lang=ar ، تاريخ الدخول: ٣٠.٣.٢٠٢٠، 4:50pm.

[xix]. المرجع السابق.

[xx]. محمد نبيل الغريب البنداري، ملامح السياسة المصرية في المحيط الإقليمي والدولي، ٢٠١٨، متاح على الرابط؛ https://sitainstitute.com/?cat=5 ، تاريخ الدخول؛ ٣٠.٣.٢٠٢٠، 4:45pm.

[xxi]. محمد عبد الشفيع عيسى، السياسة الخارجية المصرية؛ آلية الخروج من النفق، بوابة الشروق، ٢٠١٦، متاح على الرابط؛ file:///E:/columns/mohammed-issa-abdalhafee .

[xxii]. سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس السيسي، الهيئة العامة للاستعلامات التابعة لرئاسة الجمهورية، متاح على الرابط؛ https://www.sis.gov.eg/?lang=ar ، تاريخ الدخول؛ ٣٠.٣.٢٠٢٠، 4.30pm.

[xxiii]. عمرو دراج، السياسة الخارجية المصرية وأمنها القومي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، الدوحة، فبراير ٢٠١٧، متاح على الرابط؛ www.EIPSS-EG.ORG .

[xxiv]. محمد سالمان طايع، السياسة الخارجية المصرية؛ تغيرات منضبطة ومصالح دائمة، ٢٠١٢، متاح على الرابط؛ http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=780575 ، تاريخ الدخول؛ ٣١.٣.٢٠٢٠، 12:00pm.

[xxv]نصر محمد علي، السياسة الخارجية المصرية بين محددات الداخل وتحديات الخارج، ٢٠١٦، متاح على الرابط؛ http://mcsr.net/tags/ ، تاريخ الدخول؛٣١.٣.٢٠٢٠، 12:05pm.